التي كانت تائمة خارج اسرائيل ، بأن تدفع له ٤٥٠ مليون مارك الماني لليهود المعوزين الذيـن كانوا ضحايا الاشتراكيين الوطنيين (النازيين) . وكان من المتفق ان تتم هذه المدفوعات في شكل سلسع وخدمات لاسرائيل ، التي الزمت نفسها ، بدورها، بأن تدفع ذلك المبلغ بالعملة الى «مؤتمر المطالب» . ودعا شرط اخر من شروط المعاهدة الى وضع تشريع الماني غربي جديد ، يوسع شمول قوانينها القائمة التي كان قد سبق تقديم التعويضات بموجبها الى الضحايا الافراد للنظام النازي . واخيرا ، وعدت اسرائيل بالتعويض على الفي الماني كانت قـد أجبرتهم على مغادرة فلسطين وصادرت ممتلكـاتهم عام ١٩٥٠ .

وقد أدت التعويضات التي دفعتها المانيا الغربية الى نفخ الحياة والنشاط في الاقتصاد الاسرائيلي الذي كان في وضع تعس في اوائل الخمسينات . ففي ذلك الحين كان النقص في الكهرباء في اسرائيل هو من الحدة بحيث انه لم يكن يسمح للصناعـات فضلا عن المنازل باستعمال التيـار الكهربائي في ساعات معينة خلال النهار . ومعنى هذا ان جميع اوجه الانماء الاقتصادي الاخرى في البـلاد كانت معاقة ومكبوحة . وكادت العملة الاجنبية تكـون معدومة في اسرائيل ، ولم يكن في مقدورها الحصول على قروض . فشيد الالمان الغربيون وركبوا خمس محطات لتوليد الطاقة الكهربائية . وكانت النتيجة ان طاقة البلاد التوليدية تضاعفت اربع مرات ما بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٦ . ودفعوا ثمن جزء كبير من النفط الضروري لادارة وتشغيل المصانع وحسنوا ووسعوا شبكة النقل والتوزيع . ومدوا خـط سكة حديدية جديد الى بئر السبع واستبدلوا نصف خط القدس ــ تل ابيب ، وقدموا الى السكـك الحديدية الاسرائيلية اربعماية شاحنة صندوقيـة وعددا من قاطرات التحويل وركبوا تجهيزات لارسال الاشارات والتنسيق جعلت القطارات السريعـة ممكنة لاول مرة ، وكانت نصف مركبات الركاب التي تملكها اسرائيل عام ١٩٦٢ قد جاءت من المانيـا الغربية .

وبالاضافة الى ذلك ، احدث الالمان الغربيون توسيعا وتحسينا ملحوظين في شبكتي الهـاتف والتلغراف باسرائيل . ووسعوا مرفأ حيفـا ، الامر الذي أدى الى رفع تصنيفه الدولي من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثانية . ومن المانيا الغربيـة أيضا جاءت التجهيزات لاستغلال المعادن ، بما في ذلك مصنع نحاس أحمر أضحى أحد أهم موارد دخل اسرائيل . وبنى الالمان الغربيون ومـدوا ٢٨٠ كيلومترا من خطوط الانابيب الماردة (قطرها ٤/١ ٢ و٢١/٢ متر) لري النقب . وحصلت اسرائيل من بناة السفن الالمان الغربيين على ٥٩ سفينة ــ ٤١ سفينة شاحنة ، ٤ ناقلات للبترول ، ٨ سفن صيد، ٢ طرادين جمركيين ، و٤ سفن ركاب . وتم تركيب التجهيزات الالمانية الصنع في نحو ١٣٠٠ مصنع . والى كل هذا اضافوا مصنعا للصلب ، ٢٠٠ الف طن من الحديد والوف الاطنان من المواد الخـام الاخرى(٣).

لا شك في أن مشروعات التنمية الاساسيـة المختلفة هذه عززت الى حد كبير الوضع الاقتصادي للدولة التي تسلمتها ، ولا يمكن للتقدم البارز في الطاقة الكهربائية والنقل والمواصلات وانتـاج الصلب العام وهلم جرا الا ان يقوي طاقة اسرائيل العسكرية . وقال مستشار المانيا الغربية كونراد أديناور ان اجراءات قد اتخذت لمنع اي « سوء استعمال » للمعاهدة ولا يمكن شراء الا السلع التي تخدم « استيطان واعادة دمج اللاجئين اليهود فـي اسرائيل »(٤). واضح ان هذا كان مجـرد كلام منمـق .

وكسبت اسرائيل امتيازا اخر على الفلسطينيين عن طريق معاهدتها مع المانيا الغربية . فقد كانت حكومة المانيا الغربية تعلم تمام العلم انها انمـا تلزم نفسها بتقوية اسرائيل عسكريا فضـلا عن تقويتها اقتصاديا ، ومع هذا اوثقت نفسها لفترة اثني عشر عاما دون وضع أية حـدود لاستخدام اسرائيل لهذه القوة . وقد رفض اديناور الاعتراف بأي التزام لاخذ مصالح الفلسطينيين في الحسبان : « ليس للجمهورية الاتحادية الحق ولا المسؤوليـة لاتخـاذ موقف حـول مسألـة اللاجئـين الفلسطينيين »(٥). والنتيجة هي أن الاسرائيليين كانوا مطمئنين الى استمرار حقن القوات المنتظمة من المانيا الغربية بصرف النظر عن الصواب والخطأ في النزاع الفلسطيني المستمر .

ونتيجة للمعونة التي تلقتها اسرائيل من المانيا الغربية (ودول اخرى ، بالطبع) صارت تملـك المقدرة على تصليب مقاومتها لتسوية حل وسط